سعد بن إبراهيم المعجل
عبد الرحمن بن علي الجريسي
معالي الدكتور
إبراهيم بن عبد العزيز العساف
وزير المالية
معالي الدكتور
حمد بن عبد الله المانع
منتـــدى الري
MIC FORUM
نحو تنمية
الرياض ٢٢ - ٢٤ ذو القعدة

## منتدى الرياض الاقتصادي:

# حلول واقعية للتحديات الاقتصادية

إعداد: سيف عبداللطيف

على الرغم من تزامن أيام انعقاد منتدى الرياض الاقتصادي الثالث بالرياض مع عدد من الفعاليات التي شهدتها مدينة الرياض وانعقاد القمة الخليجية بمدينة الدوحة فقد حظي المنتدى بحضور اقتصادي فكري ورسمي وأهلي وتفاعل مميز من كافة الشخصيات والمؤسسات والأجهزة الحكومية ورجال الأعمال والأكاديميين من الجامعات والمراكز المهتمة بالشؤون الاقتصادية من جميع أنحاء المملكة.

وقد حظي المنتدى برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - يحفظه الله- الذي يجعل الملف الاقتصادي همه الأول، ويحرص على متابعة كل ما يدور من فعاليات ومداولات، وقد انتدب معالي وزير المالية لتمثيله ومخاطبة الجمع الكريم، كما حظي المنتدى بمتابعة واهتمام من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض، فضلاً عن نخبة من أصحاب السمو الملكي الأمراء ومعالي الوزراء وأصحاب الفضيلة العلماء والقضاة وأعضاء مجلس الشورى وأعضاء المجلس الاقتصادي الأعلى والهيئة الاستشارية للمجلس الاقتصادي وأساتذة الجامعات ورجال الأعمال وممثليهم وممثلي جميع وسائل الإعلام وطلاب الجامعات وعدد كبير من المهتمين الأفراد.

### حضور نوعي

وحظيت جميع جلسات المنتدى بحضور نوعي وكمي كبيرين، لكن الورقة الأولى التي تناولت قضية تطوير الفوائض المالية وأساليب توظيفها كانت الأكثر حظوة من حيث التفاعل والمشاركة من جميع الفئات الرسمية والشعبية.

وقدم معالي وزير المالية مداخلة مستقلة حول هذا الموضوع بعد الكلمة التي تلاها ممثلاً عن خادم الحرمين الشريفين كرسها لتأكيد أهمية هذا الموضوع، ومشيدًا لاختيار المنتدى لهذه القضية الهامة والحساسة، وقال إنه أصبح شأنًا يحظى باهتمام محلي ودولي، مشيرًا إلى أن نحوًا من ألف مليون ريال منها خصصت لمشاريع التنمية البشرية خلال السنوات الخمس الماضية فقط.

وأعلن أن الدولة بصدد تأسيس شركة ممولة ومملوكة لصندوق الاستثمارات العامة برأسمال يبلغ ٢٠ مليار ريال، وقال لا أعتقد أن دولة في العالم قد مكنت قطاعها الخاص من إدارة فوائضها مثلما تفعل المملكة.

### دراسة ظاهرة التضخم

وبصدور هذا العدد من مجلة تجارة الرياض تكون توصيات المنتدى التي أجملت في ختام أعماله قد وصلت إلى مقام رئيس المجلس الاقتصادي الأعلى خادم الحرمين الشريفين، ومن ثم تكون الموجهات العامة والقرارات التي سوف تصدر من المجلس مطعمة وملقحة بالرؤية والأفكار التي حملت خلاصة

ما توصل إليه أصحاب الفكر والتجربة والخبرة الذين شاركوا في صياغة هذه التوصيات التي ننشر نصها ضمن هذا العرض.

والجدير بالذكر أن مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض قد قرر في اجتماعه الذي عقده بعد انتهاء أعمال المنتدى تكليف المنتدى بإعداد دراسة تتبع نفس المنهج الذي اتبع في إعداد دراسات المنتدى حول أسباب وخلفيات تفاقم ظاهرة التضخم بالتعاون مع أحد بيوت الخبرة، وقد شرعت الأمانة العامة للمنتدى في الإعداد لإتمام هذه الدراسة العاجلة التي سترفع نتائجها إلى المقام السامي.

## مشاهدات واقتباسات

وبكل المقاييس فقد شهدت أيام المنتدى تدفقًا غزيرًا للأفكار والمواقف التي يصعب حصرها أثناء جلسات النقاش المفتوح.. فقد أتاح مديرو الجلسات فرصًا واسعة للاستماع إلى وجهات النظر من القاعة الرئيسية والقاعة المخصصة للمشاركة النسائية، وشكلت جلها إضافات مهمة للأوراق الرئيسية الخمس المقدمة للمنتدى، لكن ورقة الفوائض المالية والبيئة العدلية ربما كانتا الأكثر حظوة.

وفيما يلي نورد بعض الاقتباسات التي وردت ضمن تلك المداخلات والمناقشات، ثم ننشر النص الكامل لتوصيات المنتدى توثيقًا لها وتعميمًا للفائدة، حيث نحسب أن ما خرج به المنتدى سوف يكون محل نقاش لن ينقطع في العديد من المحافل الاقتصادية القادمة.. اقتباسًا أو استدلالاً أو إشارة، حيث إن ما قدمه المنتدى يصلح أن يكون مرجعًا يعود إليه الباحثون في تلك المجالات.

**د. عبدالرحمن الزامل: الفوائض وأزمة الإسكان**

كيف نتحدث عن وجود فوائض مالية والبلاد تعيش في أزمة إسكان عظيمة، لدينا قوائم بعشرات الآلاف من الشباب وذوي الدخل المحدود ممن لديهم أراض يريدون تعميرها، ومن ليس لديهم أراض ويبحثون عن سكن، أليس هذا استثمارًا جيدًا للفوائض؟

**د. عبدالله صادق دحلان: لم نعهد دراسات بهذه الجرأة والصراحة**

منذ عشرين عامًا ونحن نشارك في العديد من المنتديات والورش التي تقدم دراسات وأبحاثًا تتناول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، لكننا لم نطلع على دراسة علمية متقنة بهذه الجرأة والصراحة والموضوعية في هذا الميدان الهام.

لا نشكك في أمانة الآخرين أو قدراتهم، لكننا نقول إن الأموال الضخمة التي نستثمرها في الخارج وهي ٨٢٦ مليار -حسب الدراسة- يجب أن تتوفر معلومات دقيقة عنها، ويجب أن تخضع هذه الاستثمارات لدراسات دقيقة وليس لاجتهادات.. فلا أحد يعرف حجم العائد من هذه الأموال التي يجب أن توجه لتأمين مصلحة الأجيال القادمة.

**حالة طوارئ عدلية**

القاضي الشيخ الدكتور ناصر بن زيد بن داود: يلزمنا إعلان حالة طوارئ عدلية تضاعف فيها ساعات العمل لإنجاز مقتضيات المشاريع التطويرية لبيئتنا العدلية، وعلينا الإسراع بمراجعة النظم والتخفيف على مكاتب العدل بتفويض بعض اختصاصاتها لمكاتب المحاماة بعد تأهيلها وتصنيفها حسب الاختصاصات، وتأهيل كتاب العدل لتولي مهام أكبر،

وتشجيع افتتاح مكاتب التحكيم الخاصة على مستوى محاكم الاستئناف، وتشجيع الآليات الأهلية لإصلاح ذات البين.. بل لا نرى حرجًا في الدعوة إلى التعاقد من الخارج إذا حدث اضطرار.

### اختلال المعادلة في النظرة للأداء الحكومي

تركزت المداخلات على ورقة (الأداء الحكومي) حول المعادلة الهامة التي أبرزتها وتركزت عليها معظم استنتاجات الاستبانة وهي أن ٨١٪ من المسؤولين في الأجهزة الحكومية ممن شملتهم الدراسة عبروا عن رضاهم عن الخدمة التي تقدمها الدوائر الحكومية، في حين أن ٨٤٪ من متلقي هذه الخدمات عبروا عن ضيقهم وعدم رضاهم عنها.

وقد بين المشاركون أن بيئة العمل في الدوائر الحكومية تتفشى فيها المحسوبية والواسطة، فقد قالوا نعم ردًا على سؤال: هل كنت ستنجز خدمتك بسرعة وفي زمن قياسي لو كنت تعرف شخصًا في الإدارة الحكومية المسؤولة عن معاملتك!؟

واشتكت مداخلة من (القاعة النسائية) بأن العقود الحكومية التي تعتبر أهم محرك للعمل في القطاع الخاص أصبحت حكرًا على بعض المقاولين نتيجة لعلاقاتهم الشخصية ببعض الموظفين في تلك الدوائر.

ولاحظ الفريق المتقاعد عبدالعزيز الهنيدي أن دراسة الأداء الحكومي أغفلت بعض الجوانب المهمة مثل التعليم والتقنية التي لم توظف كما يجب في العديد من الدوائر الحكومية حتى أصبح هناك تفاوت واضح في بيئة وإيقاع العمل بين القطاعين العام والخاص، كما لاحظ أن الاتصال بالهاتف الثابت في الدوائر الحكومية أصبح لا جدوى منه ولا يجيبك أحد في الغالب.

وفي غالب الحالات يكون مزاج الموظف الحكومي ضد المراجع، كما لا تتوفر أقسام للتفتيش والمراقبة داخل معظم الدوائر الحكومية، ولا تتوفر أنظمة للمكافأة أو الجزاء على الأداء الجيد أو الرديء للموظف.

### د. فهد السلطان: هل نحاور أنفسنا!

ولاحظ الأمين العام لمجلس الغرف غيابًا لممثلي الأجهزة الحكومية في الجلسة الخاصة بأداء الأجهزة الحكومية، وقال هل نحن نحاور أنفسنا! وكان من باب أولى لهذه الأجهزة أن تشكل حضورًا بارزًا في هذه الجلسة.

وأضاف إذا صح أن ٨٤٪ من المستفيدين غير راضين عن أداء الأجهزة الحكومية كما أظهرت الدراسة فإن العلاج لن يتم بمجرد السعي لتحسين الأداء وإنما يتطلب علاجًا آخر وهو المعروف بإعادة هندسة العمل، وهذا يتطلب ما يسمى بالبناء الصفري.. ويجب أن نكون من الشجاعة والأمانة بحيث نتجه إلى الدعوة لإعادة هيكلة الجهاز الحكومي.

وقال عضو مجلس إدارة الغرفة فهد الحمادي: إن القطاع الخاص أيضًا يتحمل بعض المسؤولية في التقريب بينه وبين الأجهزة الحكومية، فالغرف يجب ألا تكتفي بتوثيق علاقتها بالقيادات الحكومية وإنما عليها أن تمد تجاربها إلى المستويات الأدنى من العاملين في الجهاز الحكومي وبالمديرين العامين والموجهين القانونيين لإشاعة ثقافة الإنجاز السريع والشفاف داخل بيئة العمل الحكومي.

وذهبت بعض المداخلات إلى ضرورة معرفة وتمديد الوقت الذي يكرسه الجهاز الحكومي للعمل، حيث أشير إلى أن وقت عمل الموظف الحكومي لا يتعدى ساعتين من العاشرة إلى الثانية عشرة.

واتجه البعض إلى المطالبة بأن تدار الأجهزة الحكومية عبر شركات متخصصة في مجالات الخدمة التي تؤديها، وتشكيل لجان استشارية من رجال الأعمال لمعاونة هذه الأجهزة في أداء واجباتها طبقًا للفلسفة والشروط التي ترتقي بالأداء الحكومي.

وقال المداخلون أن الهوة بين المستفيدين ومقدمي الخدمة الحكومية أصبحت خطيرة ومتنامية من حيث مستوى الرضا عن الخدمة، وبالتالي فإننا بحاجة إلى جرعات أكبر من الاتجاه نحو الخصخصة وبالأخص خصخصة القطاعات الخدمية.